فهرس المحتوى

مقدمه: ٥

الكلام في شروط المتقاعدين

مسألة: من شروط المتعاقدين البلوغ ١١

المشهور بطلان عقد الصبي ١١

الاستدلال على البطلان بحديث رفع القلم ١٣

الاستدلال بروايات عدم جواز أمر الصبي ١٤

المناقشة في دلالة هذه الروايات ١٤

المناقشة في دلالة حديث رفع القلم ١٦

ترديد بعضهم في الصحّة، و تصريح آخرين بها ١٧

الحجّة في المسألة هي الشهرة والإجماع المحكي ١٩

المناقشة في تحقّق الإجماع ٢٠

www.darolfekr.ir

العمل وفق المشهور، وهو البطلان ۱۱
ما يستأنس به للبطلان ۲۱
استظهار البطلان من حديث رفع القلم ۲۲
رأي المؤلف في المسألة، ودليله ۲۶
كلام العلّامة في عدم صحّة تصرّفات الصبي ۲۷
لا فرق في معاملة الصبي بين الأشياء اليسيرة والخطيرة ۲۹
تفصيل المحدّث الكاشاني بين الأشياء اليسيرة والخطيرة ۳۰
تصحيح المعاملة لو كان الصبي بمنزلة الآلة، والمناقشة فيه ۳۳
دعوى كاشف الغطاء إفادة معاملة الصبي الإباحة لو كان مأذوناً ۳۶
المناقشة في ذلك ۳۷
كلام المحقّق التستري في توضيح الدعوى ۳۷
حاصل ما أفاده التستري، والمناقشة فيه ۴۱
المناقشة في بعض ما أفاده كاشف الغطاء ۴۲

مسألة: ومن شروط المتعاقدين قصد المتعاقدين مدلول العقد ۴۵
الدليل على هذا الشرط ۴۶
كلام صاحب المقابس في اعتبار تعيين المالكين ۴۷
المناقشة فيما أفاده صاحب المقابس ۵۴
التصحيح عدم اعتبار التعيين ۵۶
عود إلى مناقشة صاحب المقابس ۵۷
هل يعتبر تعيين الموجب للمشتري، والقابل للبائع؟ ۶۱
مختار المؤلف ودليله ۶۳
كلام العلّامة في الفرق بين البيع و شبهه وبين النكاح ۶۴

المناقشة فيما أفاده العلّامة من الفرق ۶۵
الأولى في الفرق بين النكاح و البيع ۶۶

مسألة: ومن شروط المتعاقدين: الاختيار ۶۸
المراد من «الاختيار» ۶۸
ما يدلّ على اشتراط الاختيار ۶۸
المراد من قولهم: «المكره قاصد إلى اللفظ غير قاصد إلى مدلوله» ۷۱
حقيقة الإكراه ۷۶
المعيار في صدق الإكراه ۷۷
هل يعتبر عدم إمكان التفصّي عن الضرر بما لا ضرر فيه ۷۸
عدم اعتبار العجز عن التورية ۷۹
هل يعتبر العجز عن التخلّص بغير التوريه ۸۰
اعتبار العجز عن التخلّص بغير التورية ۸۱
الفرق بين إمكان التفصّي بالتورية وإمكانه بغيرها ۸۶
عدم اعتبار العجز في الإكراه الرافع لأثر المعاملات ۸۸
المراد من الإكراه الرافع لأثر المعاملات ۸۸
الفرق بين الإكراه في الأحكام التكليفيّة والأحكام الوضعية ۹۱
لو أُكره الشخص على أحد الأمرين ۹۳
لو أكره أحد الشخصين على فعل واحد ۹۷
صور تعلّق الإكراه ۹۷
فروع: ۱۰۱
الإكراه على بيع عبد من عبدين ۱۰۱
الإكراه على معيّن فضمّ غيره إليه ۱۰۲

www.darolfekr.ir

الإكراه على الطلاق ۱۰۶
أقسام الإكراه على الطلاق، وأحكامها ۱۰۶
عقد المكره لو تعقّبه الرضا ۱۰۹
الاستدلال على الصحّة ۱۱۰
مختار المؤلف ۱۱۲
ما استدلّ به على البطلان ۱۱۲
المناقشة في أدلّة البطلان ۱۱۳
المناقشة في دلالة حديث الرفع على البطلان ۱۱۵
الرضا المتأخّر ناقل أو كاشف؟ ۱۲۳

مسألة: و من شروط المتعاقدين: إذن السيّد لو كان العاقد عبداً ۱۲۶
الدليل على هذا الشرط ۱۲۷
هل ينفذ انشاء العبد إذا لحقته إجازة السيّد؟ ۱۲۸
مختار المؤلف، ودليله ۱۲۹
ما يؤيّد المختار ۱۳۰
فرع: في أمر العبد بشراء نفسه من مولاه ۱۳۶

مسألة: ومن شروط المتعاقدين أن يكونا مالكين أو مأذونين ۱۳۹
اختلاف الفقهاء في صحّة عقد الفضولي ۱۴۰
اتّفاق الفقهاء على بطلان إيقاعات الفضولي ۱۴۰
المراد من «الفضولي» ۱۴۰
هل العقد المقرون برضا المالك من دون إذن منه فضولي ۱۴۳
صور بيع الفضولي في مسائل ثلاث ۱۴۶

الأُولى: بيع الفضولي للمالك مع عدم سبق المنع ۱۴۶
المشهور الصحّة ۱۴۶
مقتضى العمومات الصحّة ۱۴۷
الاستدلال للصحّة بقضيّة عروه البارقي ۱۴۹
المناقشة في الاستدلال بقضيّة عروه البارقي ۱۵۰
الاستدلال للصحّة بصحيحة محمد بن قيس ۱۵۳
المناقشة في الاستدلال بصحيحة محمد بن قيس ۱۵۴
توجيه الاستدلال بصحيحة محمد بن قيس ۱۵۶
الاستدلال لصحّة بيع الفضولي بفحوى صحّة نكاحه ۱۵۸
المناقشة في الاستدلال المذكور ۱۵۹
ما يؤيّد صحّة بيع الفضولي ۱۶۳
۱. ما ورد في المضاربة ۱۶۴
۲. ما ورد في اتّجار غير الولي في مال اليتيم ۱۶۵
۳. رواية ابن أشيم ۱۶۶
۴. صحيحة الحذّاء ۱۶۸
۵. موثّقة عبد الله ۱۶۸
۶. أخبار نكاح العبد بدون إذن مولاه ۱۷۱
مختار المؤلف الصحة ۱۷۲
ما استدلّ به لبطلان بيع الفضولي ۱۷۲
الاستدلال بآية التجارة عن تراض ۱۷۲
المناقشة في الاستدلال بآية التجارة عن تراض ۱۷۳
الاستدلال بالروايات على البطلان ۱۷۵

المناقشة في الستدلال بالروايات ۱۷۷
الاستدلال بالإجماع على البطلان ۱۸۳
المناقشة في الإجماع ۱۸۳
الاستدلال بدليل العقل على البطلان ۱۸۴
المناقشة في دليل العقل ۱۸۴
الاستدلال بوجوهٍ أُخر على البطلان ۱۸۶
المناقشة في هذه الوجوه ۱۸۶
الثانية: بيع الفضولي المالك مع سبق المنع ۱۸۷
المشهور الصحّة ۱۸۷
مختار المؤلف ودليله ۱۸۹
الثالثة: بيع الفضولي لنفسه ۱۹۱
الأقوى الصحّة، والدليل عليه ۱۹۲
الإشكال على صحّة هذا البيع من وجوه ۱۹۱
الوجه الأوّل، وجوابه ۱۹۳
الوجه الثاني، وجوابه ۱۹۳
الوجه الثالث، وجوابه ۱۹۴
الوجه الرابع ۱۹۶
جواب المحقّق القمي عن الوجه الرابع ۱۹۷
المناقشة في جواب المحقّق القمي ۱۹۸
جواب المولف عن الوجه الرابع ۲۰۰
الإشكال على سدا الجواب ۲۰۲
جواب صاحب المقابس عن الإشكال ۲۵۰

المناقشة في جواب صاحب المقابس ٢٠٦
جواب المؤلف عن الإشكال ٢٠٦
جواب كاشف الغطاء عن الوجه الرابع ٢٠٩
توجيه الجواب بوجهين، والمناقشة فيهما ٢٠٩
المناقشة في الوجه الأوّل من الجواب ٢١١
المناقشة في الوجه الثاني من الجواب ٢١٣
الوجه الخامس، وجوابه ٢١٥
هذا الإشكال إنّما يتوجّه على القول بالنقل ٢١٧
جعل العوض في ذمّة الغير في بيع الفضولي ٢١٩
ما به يتشخّص ما في الذمّة ٢٢٠
لو لم يصدق الطرف الآخر الفضولي في قصده ٢٢١
لو جمع بين نفسه و ذمّة الغير ٢٢٣
ما أفاده العلّامة فيما لو اشترى فضولياً في الذمّة لنفسه، وردّ ذلك الغير ٢٢٤
المناقشة فيما أفاده العلّامة ٢٢٦
مقتضى القواعد في هذه الصورة ٢٢٦
جريان الفضولي في المعاطاة، بناءً على الملك ٢٢٨
دفع الإشكال عن جريان الفضولي في المعاطاة، بناءً على الملك ٢٢٩
الاستدلال على عدم الجريان ٢٢٩
المناقشة في الاستدلال ٢٣٠
الإشكال على جريان الفضولي في المعاطاة، بناءً على الإباحة ٢٣٣

www.darolfekr.ir

القول في الإجازة والردّ

هل الإجازة كاشفة أم ناقلة؟ ٢٣٥
الأكثر على الكشف ٢٣٦
الاستدلال عليه بوجهين ٢٣٦
الوجه الأوّل ٢٣٦
الوجه الثاني ٢٣٦
ما استدلّ به فخرالدين للأكثر ٢٣٦
المناقشة في الوجه الأوّل ٢٣٧
تقرير آخر للوجه الأوّل، والمناقشة فيه ٢٣٧
دعوى إمكان تقديم المسبّب على السبب الشرعي، ودفعها ٢٣٨
دعوى أنّ الشرط هو وصف تعقّب الإجازة، ودفعها ٢٤٠
المناقشة في الوجه الثاني ٢٤٢
المناقشة الأُولى ٢٤١
تقرير آخر للمناقشة الأُولى ٢٤٥
المناقشة الثانية ٢٤٦
المناقشة الثالثة ٢٤٨
معاني الكشف ٢٥١
١. الكشف الحقيقي، والتزام كون الإجازة شرطاً متأخّراً ٢٥١
٢. الكشف الحقيقي، والتزام كون الشرط: التعقّب بالإجازة ٢٥١
٣. الكشف الحكمي ٢٥٢
مقتضى القواعد والعمومات هو النقل، ثمّ الكشف الحكمي ٢٥٢
ظاهر صحيحة محمد بن قيس هو الكشف بالمعنى الأعمّ ٢٥٢

ظاهر صحيحة أبي عبيدة هو الكشف الحقيقي ٢٥٣
الثمرة بين الكشف باحتمالاته والنقل ٢٥٤
الثمرة بين فردي الكشف الحقيقي ٢٥٤
الثمرة بين الكشف الحقيقي والحكمي ٢٥٥
الثمرات المذكورة بين الكشف والنقل ٢٥٧
الثمرة الأُولى من حيث النماء ٢٥٧
الثمرة الثانية من حيث فسخ الأصيل ٢٥٩
الثمرة الثالثة من حيث تصرّف الأصيل ٢٦١
الإشكال على تصرّف الأصيل بناءً على النقل، ودفعه ٢٦٢
حكم تصرّف الأصيل بناءً على الكشف ٢٦٣
جواز تصرّف الأصيل بناءً على الكشف وكون الشرط التعقّب بالإجازة ٢٦٤
عدم جواز تصرّف الأصيل بناءً على الكشف وكون الشرط نفس الإجازة ٢٦٥
حكم التصرّفات غير المنافية لما التزمه الأصيل ٢٦٨
ثمرات ذكرها كاشف الغطاء، وما يرد عليها ٢٧١

التنبيه على أُمور: ٢٧٧
الأوّل: عدم كون الخلاف في مفهوم الإجازة، بل في حكمها الشرعي ٢٧٧
الثاني: هل يشترط التلفّظ في الإجازة؟ ٢٧٨
كفاية الفعل الكاشف عن الرضا في الإجازة ٢٧٩
كفاية الرضا الباطني، والاستدلال عليه ٢٨٠
هل يكفي الرضا مقارناً للعقد أو سابقاً عليه؟ ٢٨٤
الثالث: في اعتبار عدم سبق الردّ في الإجازة ٢٨٥
الرابع: في أنّ الإجازة لا تورّث ٢٨٨

الخامس: في أنّ اجازة البيع ليست إجازةً لقبض الثمن أو المثمن ۲۸۹
السادس: في أنّ الإجازة ليست فوريّة ۲۹۱
السابع: هل يعتبر مطابقه الإجازة للعقد؟ ۲۹۲
الأقوى التفصيل ۲۹۲